ابتداء الصدق بالفعل ليس شرطا في المفاهيم وقوله لان افراده متوافقة في معناه اه ممنوع بل الكلي صدق عليها بحسب نفس الامر اشارة الى حد التسمية وقوله فان الانسان له افراد الخارج اه اشارة الى جهة التفاوت بين المثالين ولذا لم يتعرض لافراده الذهنية مع ان لها افرادا ذهنية ايضا اذ لا دخل لها في التفاوت فان قلت صدق الانسان على افراده الخارجية بالسوية كيف والحكم ان على الاب بحسب نفس الامر وسوا المراد بالصدق متقدم على الحكم حمل على الابن قلت بهذا التفاوت راجع الى الزمان لا الى الذات وجودا وعدما والمعتبر هو التفاوت الذاتي قال الشارح والتشكيك على ثلثة اوجه اه تشكيك اللفظ للتناقض في معناه على ثلثة اقسام احدها التشكيك بسبب اولوية صدق الكلي على بعض افراده منه على البعض الاخر سبب التفاوت في الافراد كمالا ونقصانا فمعنى قولهم اختلاف الافراد الاولوية اختلافها اولوية صدق الكلي على بعضها وعدم اولوية صدقه على البعض الاخر للتفاوت منها كمالا ونقصانا وقوله كالوجود اه كوجود الواجب والممكن مثال للفرد المتفاوت وقوله الوجود الموضوع بازاء المفهوم الكلي الصادق عليهما مشكك بالنسبة اليهما باعتبار الاولوية صدقه على وجود الواجب لكونه اكمل منه وجودا لكون الاكمل منه انما لان من ذاته بيانه واجب لذاته ازلا وابدا وقدمي والمراد قوة مفتاحية ذات اللفظ لا اعم والا لم يصح ان يكون احد فيقسم القسم الثالث داخلا في القسم الاول ولو عمم وجعل التشكيك نوعين لصح بل كان احسن وثانيها التشكيك بسبب تقدم صدق الكلي أي نفس الامر على بعض الافراد وتاخره عن صدقه على بعض تقدما وتاخرا بالذات لا بالزمان كما عرفت كالوجود على كوجود الواجب

والممكن

وهذا ايضا مثال للفرد المتفاوت بحصوله ههنا وجودا وتحققه لا صدقه وقوله ان يكون قولكم الوجود المواضع الثلاثة اشارة مثالا للكلي ويكون المراد بحصوله هناصدقه وثالثها التشكيك بسبب الشدة والضعف اي بسبب اولوية الصدق وعدمها اولوية منشائها الشدة والضعف هكذا ينبغي ان يعلم هذا المقام فانه خفي على كثير من الاقوام قال الشارح ثم لو حظ ذلك المعنى ووضع لمعنى اخر المراد بالوضع هناما ان الوضع النوعي للمعنى المجازي الالماصح تقسيم الماهية الى الحقيقة والمجاز تارة سواء كان نوعا واحدا اولا وسواء كان بينهما مناسبة اولا وقوله المعتبر في النقل امور اربعة بعد المعنى وتقدم احد الوضعين على الاخر ومناسبة بين المعنيين وكونا مصححين مرجحة للوضع للوضع الثالث فنقول ان يكون بانتفاء احد الامور الثلاثة اواثنين منها والمجموع ولذا اقتصر على الاشارة اليها فقال سواء كان في زمان واحد اشارة الى انتفاء التقديم فيما الى انتفاء الطرا واثنين منه اصالا وقال وسواء كان بينهما مناسبة اي لا بتقديم احد الوضعين بالترجيح فقط والظاهر ان المقصود هو الاشارة الى الثاني اولا الى المناسبة اصلا الاشارة الى انتفاء المناسبة فيما او انتفاء الباقي على الاحتمال فانه تكثر اذا تعدد المعنى وبتعدد احد الوضعين وكانه بينهما مناسبة فان جعل هذا الوضع الثاني لاجل المناسبة فيكون اللفظ منقولا او حقيقة في احدهما ومجازا في الاخر او لا لاجلها فيكون اللفظ مشتركا ولكن كان كل المعنيين محتاجين الى قرينة كما بانه مذكور وليس الوضع الثاني لاجل المناسبة وان كان احدهما محتاجا الى القرينة فقط فانه الخ فعلامة المعنى الاول عدم احتياج

الى

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)